عنوان البحث: القراءات القرآنية في كتاب (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)
دراسة نحوية

د/ الصادق سالم حسن عبدالله

المجلة اللغوية

كلية اللغات والترجمة – جامعة الزيتونة

العدد الثاني

يونيو – 2020م

مُلخّص البحث:

القراءات القرآنية ثروةٌ علمية كبيرة، ومَوردٌ عذبٌ ازدحم حوله علماء العربية في تقعيد القواعد النحوية والصرفية، ولم يكتفِ العلماء بالقراءات الصحيحة، بل اعتمدوا القراءات الشاذّة أيضاً.

ومن الكتب النحوية التي حوت الكثير من هذه القراءات (شرح الأشموني على الألفية)، فالقارئ لهذا الكتاب يجد تحت أغلب أبوابه الآية تلو الآية التي يستدلّ بها الشارح على بيان قاعدة، أو دعم لقول مدرسة نحوية، أو تقوية لرأي أحد العلماء.

وهذا البحث المُعنون بـ(القراءات القرآنية في شرح الأشموني/ دراسة نحوية) جمع الباحث فيه كلّ القراءات، ورتّبها حسب أبواب الألفية، مبيّناً التوجيه النحويّ لكلّ قراءة، ومدعّماً التوجيهات بأقوال علماء العربية واختياراتهم.

مقدّمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فإن شرح الأشموني على ألفية ابن مالك يُعدّ من أعظم الشروح وأجمعها للشواهد، سواءٌ أكانت قرآنية أم شعرية أم من أقوال العرب النثرية.

وللقراءات القرآنية نصيب كبير في هذا الشرح، فقد جمع الشارح من القراءات صحيحها وشاذّها استدلالاً بها على قاعدة نحوية، أو قولٍ لمدرسة نحوية، أو عالم من علماء هذه الصنعة.

وقد عمل الباحث على جمع هذه القراءات، وردِّ كل قراءة إلى قارئها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ثم وُضعت هذه القراءات تحت عنوانات مرتبة حسب ترتيب الألفية ليسهل تناولها بالرجوع إلى المصدر الأصيل.

والفائدة المرجوة من البحث هي بيان وجه الاستشهاد في كل آية من القراءات المذكورة، وذكر أقوال العلماء فيها. وقد خُتم البحث ببيان أهم النتائج، وفهرسة للمصادر والمراجع التي استقى منها الباحث المادّة العلمية المتعلقة بالبحث.

ـــ الكلام وما يتألف منه:

(علامات الاسم):

ذكر الأشموني أنّ (يا) حرف النداء، يُنادى بها أو بإحدى أخواتها، ولم تكن للنداء في قوله تعالى: ﴿ألاَ يا اسْجُدوا﴾ [النمل/25] في قراءة الكسائي، والسبب هو تخلف الدعاء عن (يا)، فهي لمجرد التنبيه. وقيل: إنها للنداء والمنادى محذوف، تقديره: يا هؤلاء. (33/1،1998).

وقد بيّن الشيخ عضيمة أنّ (ألا) تأتي بعدها (يا) كثيراً في كلام العرب، واستدل بالآية المذكورة. (ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 222/1).

ـــ المعرب والمبني:

(بناء (أيّ) الموصولة وهي مضافة):

قال الأشموني: ((إنما أعربت أيّ الشرطية والاستفهامية والموصولة... لضعف الشبه بما عارضه في (أيّ) من لزوم الإضافة... وإنما بُنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً)) (43/1). واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِن كلّ شِيعَةٍ أَيّهُم أشَدُّ...﴾ [مريم/69]. قُرئ بضم (أي) ونصبها. (قراءة الجمهور بالرفع، وقرأ الأعمش وهارون الأعور وغيرهما بالنصب. يُنظر الخطيب، معجم القراءات 383/5).

وقد وجّه الأشموني قراءة الضمّ على أنّ صدر صلة (أي) محذوف، فحلّ ما هي مضافة إليه محلّه، فصارت بذلك كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونيّة، ولذلك بُنِيت، وأما النصب فقد لوحظ فيها حقيقة الإعراب. (43/1 بتصرف).

ـــ النكرة والمعرفة:

قال ابن مالك: (الألفية، باب النكرة والمعرفة)

وفي لدنّي لدني قلّ وفي قَدْني وقَطْني الحذف أيضاً قد يَفي

ذكر الأشموني بأن ((لدني ــ بغير نون الوقاية ـــ قلّ في لدنّي بثبوتها، ومنه قراءة نافع: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِي عُذْراً﴾ [الكهف/76] بتخفيف النون وضمّ الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد)). (105/1).

وحذف نون الوقاية من (لدن) وإلحاقها بها جائز من غير ترجيح لأحدهما. (يُنظر السيوطي، همع الهوامع،1987، 224/1).

ـــ الموصول:

يقول ابن مالك عن تشديد النون في الاسم الموصول: (الألفية، باب الموصول)

..... والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدا أيْضاً وتَعْويضٌ بِذَاكَ قُصِدا

وفي الشرح: ((والنون من مثنى (الذي) و(التي) إن تشدد فلا ملامة على مشددها، وهو في الرفع متفق على جوازه، وقد قُرئ:﴿واللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهاَ مِنكُمْ﴾[النساء/16]. (قرأ الجمهور (اللذان) بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير بشدّ النون. ينظر معجم القراءات 36/2). وأما في النصب فمنعه البصري، وأجازه الكوفي، وهو الصحيح، فقد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَينِّ أَضَلاَّنَا﴾ [فصلت/29] (وهي قراءة ابن كثير. ينظر معجم القراءات 282/8).)). (الأشموني 128/1).

(ذا) الموصولة):

استدلّ الأشموني بقراءة أبي عمرو بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة/219] على جعْل (ذا) موصولاً، وقرأها الباقون بالنصب بإلغاء (ذا)، ويُشترط في (ذا) الموصولة أن يتقدم عليها (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتان. (ينظر146/1).

(حذف صدر صلة الموصول غير (أي):

قال ابن مالك: (الألفية، باب الموصول)

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لم يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

يقول الأشموني في شرح البيت: ((فالحذف [أي: صدر الصلة] نزر لا يُقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام/154]، وقراءة مالك ابن دينار وأبي السمال: ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة/26])). (154/1).

ومن قرأ بالرفع في الآيتين فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). (ينظر الأندلسي، البحر المحيط،1993، 694/4، 198/1).

ـــ توسّط أخبار الأفعال الناقصة:

يجوز توسط الخبر بين الفعل الناقص والاسم، ومن الأدلة على ذلك قراءة حمزة وحفص في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا﴾ [البقرة/177]. بنصب البر. (ينظر الأشموني 230/1).

(حذف نون المضارع من (كان):

يجوز حذف النون من مضارع (كان) المنجزم، بشرط ألا يتصل به ضمير نصب، وألا يليه متحرك، وقد خالف يونس في الشرط الثاني وتبعه الناظم، وقد قرئ شاذاً: ﴿لمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة/1]. (ينظر الأشموني 251/1 ــ 252).

ـــ (إنْ) المشبّهة بليس:

أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين وبعض البصريين عمل (إنْ) المشبهة بليس، وأيد الأشموني القول بإعمالها، لكثرة الشواهد على ذلك، ومن هذه الشواهد قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف/194]. فـ(إنْ) في الآية نافية عاملة عمل ليس، والذين اسمها، وعباداً خبرها. (ينظر الأشموني 267/1 ــ 268، وابن جنّي، المحتسب،1998،384/1،والأندلسي، البحر المحيط،250/5).

ـــ أفعال المقاربة:

إذا اتصل بـ(عسى) تاء الضمير أو النون فيجوز في سينها الفتح والكسر، والفتح هو الأصل، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد/22] بالوجهين، أي: بفتح السين وهي قراءة الجمهور، وبكسرها وقد قرأ بها نافع. (ينظر الأشموني، 292/1).

ـــ إنَّ وأخواتها:

(فتح همزة إنّ وكسرها):

قد تجيء (إنّ) بعد فاء الجزاء، وفي هذه الحال يجوز فتح الهمزة وكسرها، وقد قرئت الآية الكريمة: ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جواب لـ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ﴾ [الأنعام/54]. قرئت بكسر همزة (إن) وفتحها. (قرأ عاصم وابن عامر ونافع بفتح الهمزة، وقرأها الباقون بالكسر. (ينظر معجم القراءات 426/2 ــ 427). وتُوجَّه قراءة الكسر على جَعْلِ ما بعد الفاء جملة تامة، أي: فهو غفور رحيم، وبالفتح تُقَدَّر بمصدر هو خبر لمبتدأ محذوف، أي: فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فالغفران جزاؤه. (ينظر الأشموني 304/1).

(اقتران خبر إنَّ باللام):

تصحب لام الابتداء خبر (إنّ) مكسورة الهمز، وهي للتأكيد، وذكر الأشموني أنّ اللام لو أتت مع غير (إنّ) فهي زائدة، وقد قُرئ: ﴿إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان/20]. بفتح الهمز. (وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر معجم القراءات 335/6).

وهذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يحكمون بزيادة اللام مع غير (إنّ) المكسورة، والكوفيون يرون أنها لام ابتداء مع أنّ ولكنّ. (306/1، وينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1993،208 وما بعدها)

(العطف على اسم إنَّ وأخواتها):

إذا عُطف على اسم (إنّ) قبل أن تستكمل خبرها يجب نصب المعطوف، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ...﴾ [المائدة/69]. وقُرئ: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ...﴾ [الأحزاب/56]. (وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث وغيرهما. ينظر معجم القراءات 312/7 ــ 313). (ينظر الأشموني 313/1 ــ 314).

قال ابن هشام: ((... وذلك محمولٌ عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي: إن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفاً على الموضع، ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد)). (مغني اللبيب، 2000، 330/6 ــ 331).

(تخفيف لكنّ):

اخْتُلف في إعمال (لكن) المخففة وإهمالها، وقد بيّن الأشموني أنه إذا خُفّفت أُهملت وجوباً، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال/17].(وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. ينظر معجم القراءات 274/2 ــ 275). ومن العلماء من يقول بإعمالها قياساً كيونس والأخفش. (327/1).

ـــ (لا) التي لنفي الجنس:

قد يُركَّب الاسم المفرد مع (لا) كتركيب خمسة عشر، وقد جاء في قراءة أبي عمرو وابن كثير ما يدل على التركيب، وذلك في قوله تعالى: ﴿لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ﴾ [البقرة/254]. (ينظر الأشموني، 332/1،337). والمعنى في هذه القراءة ((النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف)). (القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 1997، 305/1).

ـــ الفاعل:

(حذف الفعل):

يجوز حذف الفعل، كمثل الجواب عن سؤال مَنْ قرأ؟ فتقول: زيدٌ. أي: قرأ زيد. وقد قسم الأشموني الاستفهام إلى محقق، ومثاله ما ذُكر، ومقدّر كقراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور/36]. وقد وجّه مكي هذه القراءة على النحو الآتي: (يُسبَّح): فعل مضارع مبني للمفعول، و(له): نائب فاعل. وعلى هذا كأنه قيل: مَن هو الذي يسبح؟ فالجواب: رجالٌ صفتهم كذا وكذا. (ينظر الكشف، 139/2). فرجال مرفوعة بفعل مضمر يدل عليه يسبح، تقديره: يسبحه رجال. (ينظر ابن عطية، المحرر الوجيز،2001، 185/4).

(حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث):

إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي فيجوز ترك تأنيث الفعل، غير أن التأنيث أفضل. وإذا كان الفصل بإلا فالأحسن ترك التأنيث. يقول ابن مالك: (الألفية، باب الفاعل).

وقد يُبيحُ الفصلُ تَرْكَ التاءِ في نَحْوِ أَتَى القاضيَ بِنْتُ الواقِفِ
والحذفُ مع فَصْلٍ بِإلاّ فُضِّلا كَما زَكَـا إلا فتاةُ ابنِ الْعَــلا

فالمفهوم من البيت الثاني أنه يجوز التأنيث فتقول: ((ما زكت)) نظراً إلى اللفظ. وخص الجمهور التأنيث مع الفصل بإلا بالشعر، وذهب ابن مالك إلى جوازه في النثر أيضاً، فقد قُرئ: ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف/25]. (وهي قراءة عبد الله بن مسعود ومجاهد وزيد

ابن علي وغيرهم. ينظر معجم القراءات 505/8). وقرئ: ﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [يس/53]. (وهي قراءة أبي جعفر وغيره. ينظر معجم القراءات 477/7). (الأشموني 398/1).

ـــــ النائب عن الفاعل:

(إشمام فاء الفعل الثلاثي):

يجوز كسر فاء الفعل الثلاثي أو إشمامها (والمراد بالإشمام في هذه الأفعال: أن يُنْحى بكسر أوائلها نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الياء، فهي حركة مركبة من حركتين: كسر وضمّ؛ لأن هذه الأوائل، وإن كانت مكسورة، فأصلها أن تكون مضمومة؛ لأنها أفعال ما لم يُسَمَّ فاعله، فَأُشِمَّت الضمّ دلالة على أنه أصل ما يستحقّه، وهي لغةٌ للعرب فاشية. (أبو شامة، إبراز المعاني، 321)) إذا كان مبنياً للمجهول ويستوي في ذلك واوي العين أو يائها. واستدل الأشموني بقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلِعِي﴾ [هود/44]. فقد قُرئت (قيل) و(غيض) بإشمام الكسرة من فائهما. (قرأ بالإشمام الكسائي وهشام ورويس. ينظر معجم القراءات 64/4). (ينظر الأشموني 415/1).

(كسر الفعل الثلاثي المضاعف المدغم):

كل فعل ثلاثي مُدغمة عينه في لامه يجوز كسره إذا بُني للمجهول كقراءة علقمة: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف/65]، و﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾ [الأنعام/28]. (الأشموني 417/1).

(ما ينوب عن الفاعل):

يقول الناظم: (الألفية، باب النائب عن الفاعل).

ولا يَنُوبُ بَعضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ في اللفْظِ مفعولٌ به وقد يَرِدْ

أي: لا ينوب الظرف والمصدر والمجرور، إذا وُجد المفعول به، وهو مذهب سيبويه، ويرى الوفيون جواز ذلك، كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بما كانوا يَكْسِبونَ﴾ [الجاثية/14]. (ينظر الأشموني 421/1).

قال أبو حيان: ((وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يُقام المجرور وهو (بما) [مقام الفاعل] ويُنصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره ضُرِبَ بسوطٍ زيداً، ولا يُجيز ذلك الجمهور)). (الأندلسي، البحر المحيط، 45/8).

ـــــ اشتغال العامل عن المعمول:

يعرف الأشموني حقيقة الاشتغال: ((أن يسبق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أو ملابسه، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً، فيُضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسبٌ للعامل الظاهر مُفَسَّرٌ به)). (427/1).

والاسم المتقدم له أحوال: ما يجب فيها نصب الاسم، وما يجب فيها رفعه، وما يترجح فيها نصب الاسم، وما يجوز فيها النصب أو الرفع.

ويترجح الرفع على النصب في مثل: زيدٌ ضربته، ونصبه عربي جيد، ومنه قراءة بعضهم: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد/23، والنحل/31]. (ينظر الأشموني 435/1).

ـــــ الاستثناء:

يقول ابن مالك: (الألفية، باب الاستثناء).

ما اسْتَثْنَتِ الاَّ مع تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبعدَ نَفْيٍ أو كنفيٍ انْتُخِبْ

يشير هنا إلى أنه يجب نصب المستثنى مع الكلام التامّ أي: غير المفرغ، أما إذا كان مفرغاً فالنصب جائز وهو ما أشار إليه بقوله (انتُخب)، وقد قرئ في السبع: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ [النساء/ 66]. (قرأ بالنصب ابن عامر. ينظر معجم القراءات 102/2). وقوله: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ [هود/81]. (قرأ السبعة بالنصب إلا أبا عمرو وابن كثير. ينظر معجم القراءات 116/4). (ينظر الأشموني 504/1 ــ 505).

(أوجه حاشا):

ذكر الأشموني أنّ من أوجه (حاشا) أنها تكون تنزيهية، ومنه قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً﴾ [يوسف/31]. يقول ((والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود: ﴿حَاشَ اللهِ﴾ بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة أبي السمال: ﴿حَاشاً لِلَّهِ﴾ بالتنوين، أي تنزيهاً لله، كما يُقال: (رعياً لزيد)). (528/1).

ـــــ الحال:

(صاحب الحال النكرة):

يُنكر صاحب الحال إذا تخصص ، ومن الشواهد قراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة/ 89]. (قرأ بها أبيّ وابن مسعود وغيرهما. ينظر معجم القراءات 150/1). (الأشموني 12/2).

قال أبو حيان: ((ونصبه على الحال من كتاب، وإن كان نكرة، وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط، فقد تخصصت بالصفة فقربت من المعرفة)). (البحر 471/1).

(تقديم الحال):

يندر تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور المخبر بهما، نحو: سعيد مستقراً في هَجَر، وما ورد من ذلك فهو مسموع لا يُقاس عليه.

هذا مذهب البصريين، وقد أجازه الفراء والأخفش والكوفيون مستدلين بقراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر/67]. (وهي قراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري والحسن البصري. ينظر معجم القراءات 188/8). وقراءة: ﴿مَا في بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام/139]. (قرأ بها قتادة والأعرج وابن عباس بخلاف عنه وغيرهم. ينظر معجم القراءات 561/2).

ففي الآية الأولى (مطويات) بالنصب منصوبة على الحال، وفي الآية الثانية (خالصة) بالنصب حال. (ينظر الأشموني 23/2،والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، 1996، 515/2، 414/1).

(واو الحال):

ينبه الأشموني ـــ وهو يتحدث عن الواو الحالية ـــ إلى أنّ الواو تمتنع في سبع مسائل، من هذه المسائل المضارع المنفي بـ(لا)، وإذا ذُكرت الواو قبل المضارع المنفي بـ(لا) فإنه يُؤوّل على إضمار مبتدأ، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَبِعَانِ﴾ [يونس/89]. (33/2 ـــ 34).

وقد ذكر العكبري وجهاً آخر لإعراب هذه القراءة، ألا وهو الحالية، أي أنّ (تتبعان) في موضع حال، والتقدير: فاستقيما غير متتبعين. (التبيان في إعراب القرآن 685/2، وينظر الفارسي، الحجة للقراء السبعة،1993، 294/4).

ـــ حروف الجرّ:

يرى الفراء أنّ (لات) قد تجر الزمان، وقد قُرئ: ﴿وَلاَتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص/3]. (وهي قراءة عيسى بن عمر. ينظر معجم القراءات 76/8). (ينظر الأشموني 63/2).

وقدر أبو حيان جر (حين) على إضمار (من) كأنه قال (ولات من حين مناص) ، وشبه الجملة في محل رفع اسم لات، والخبر محذوف، أو أنه مبتدأ والخبر محذوف، فالأول اختيار سيبويه، والثاني قول الأخفش. (ينظر البحر المحيط 141/7).

(من معاني إلى):

التوكيد، وهي الزائدة، ذكر ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم/37]. (قرأ بها علي بن أبي طالب وزيد بن علي وغيرهما. معجم القراءات 501/4). (الأشموني 63/2).

قال ابن جني: ((تهوَى إليهم)) بفتح الواو هو من هويتُ الشيء إذا أحببته إلا أنه قال: (إليهم)، وأنت لا تقول: هويتُ إلى فلان، لكنك تقول: هويتُ فلاناً؛ لأنه عليه السلام حمله على المعنى، ألا ترى أنّ معنى هويتُ الشيء مِلتُ إليه؟ فقال: تهوَى إليهم لأنه لاحظ معنى تميل إليهم)). (المحتسب 39/2).

(من معاني اللام):

موافقة (عند)، ومنه قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق/5]. (الأشموني 81/2).

(من معاني على):

موافقة الباء، قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَ أَقُولَ﴾ [الأعراف/105]. قرأها أبيّ بالباء. (الأشموني 91/2).

ـــ الإضافة:

قد تُحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس، وقد قرأ بعضهم: ﴿لأَعَدُّوا لَهُ عِدَّةً﴾ [التوبة/46]. أي: عِدَتَهُ.

لم أجد هذه القراءة فيما اطلعت عليه من مصادر، ولعل ما أرادها الأشموني هي قراءة ((محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية (عُدَّهُ) بضم العين من غير تاء. والفراء يقول: تسقط التاء للإضافة)). (الأندلسي، البحر المحيط 49/5). (وينظر أيضاً العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 1996، 618/1، وقد نسب ابن خالويه القراءة لزر بن حبيش، مختصر في الشواذ 58، ونسبها الحلبي لعاصم في رواية أبان، الدر المصون 58/6).

(اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه):

إذا كان المضاف صالحاً للحذف ويُستغنى عنه بالمضاف إليه، فعند ذلك قد يكتسب الثاني التأنيث من الأول، كقراءة: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف/10]. (وهي قراءة الحسن ومجاهد وابن أبي عبلة وغيرهم. ينظر معجم القراءات 188/4).

قال أبو حيان: ((تلتقطه بتاء التأنيث أُنِّث على المعنى)). (البحر 285/5). ((لأن بعض السيارة سيارة، وحكى سيبويه: سقطت بعض أصابعه)). (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،2006، 264/11).

(الإعراب والبناء قبل الفعل المعرب أو المبتدأ):

يقول الناظم: (الألفية، باب الإضافة)

وابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وقد استدلّ الأشموني على إعراب الكلمة السابقة لفعل معرب بقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة/119]. ففي الآية (يوم) خبر مرفوع، والمبتدأ: هذا. ولم يجز البصريون إلا الإعراب، وقد خالفهم الكوفيون فأجازوا البناء، وهو اختيار الفارسي وابن مالك، واحتجوا بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾ بفتح الميم. وهو مبني عند الكوفيين، وهو خبر لهذا، وبُني لإضافته للجملة الفعلية. (يُنظر الأشموني 149/2 ــ 150، والأنصاري، مغني اللبيب، 2000، 644/5 ــ 665، ومعجم القراءات 379/2 وما بعدها).

(لدن):

أشار الأشموني إلى أن (لدن) تكون بمعنى (عند)، وتختص بأمور، منها: أنها مبنية، وقد جاءت في لغة قيس معربة، وبلغتهم قُرئ: ﴿مِن لَّدُنِهِ﴾ [الكهف/2]. (وهي قراءة شعبة عن عاصم. ينظر معجم القراءات 149/5). (الأشموني 161/2 ــ 162). ((وذكر أغلب العلماء أنها هنا على البناء، وأن الكسر عارض لالتقاء الساكنين)). (الخطيب، معجم القراءات،150/5).

(مع):

قد ترادف (مع) (عند) فتُجر بـ(مِن)، ومنه قراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِن مَعِيَ﴾ [الأنبياء/24]. (وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. ينظر معجم القراءات 11/6).

قال السمين: ((ودخول (مِن) على (مع) في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يتصرّف، وقد ضعّف أبو حاتم هذه القراءة، ولم ير لدخول (مِن) على (مع) وجهاً)). (الدر المصون 145/8).

(قبل، وبعد):

قبل وبعد ملازمتان للإضافة، وتُطع عنهما لفظاً لا معنىً، فتُبْنَيانِ على الضمّ، وإذا نُوِي المضاف إليه فإنهما تُعربان من غير تنوين، وقد قُرئ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم/4]. (قرأ بها الجحدري وعون العقيلي. ينظر معجم القراءات 140/7). أي: من قبل الغلب ومن بعده.

وإن قُطعتا عن الإضافة في اللفظ والمعنى يكون إعرابهما بالتنوين والنصب إلا إذا سُبقتا بجارّ، وقد قُرئ: ﴿مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ﴾. (قراءة أبي السمال والجحدري وغيرهما. معجم القراءات 140/7). وكأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى أولاً وآخِراً. (ينظر الأشموني 166/2 ــ 168، 170).

(إقامة المضاف إليه مكان المضاف):

قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، وهو مقيس، ولا يُشترط تقدّم نفي أو استفهام، ولكن الشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عُطف عليه، ومن الجر غير المقيس الجر بدون عطف، مثل: رأيتُ التيميَّ تيمِ عديّ، أي: أحد تيمِ عديّ، وكذلك مع العاطف المفصول بغير (لا)، كقراءة ابن جماز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال/67]. أي: عرض الآخرة، وقيل التقدير: ثواب الآخرة أو عمل الآخرة. (ينظر الأشموني 176/2).

(حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه):

هذه المسألة عكس سابقتها، يكون المحذوف فيها المضاف إليه، ويبقى المضاف، واشترط ابن مالك لهذا الحذف العطف والإضافة إلى مثل الذي أضيف له الأول، وذكر الأشموني أنّ الحذف قد يكون من غير الشرط المذكور، واستدلّ على ذلك بقراءة بعضهم: ﴿فَلاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة/69، وغيرها]. (قرأ بها يعقوب والحسن. ينظر معجم القراءات 222/2) أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

قال ابن عطية: ((فلا خوفَ عليهم، نُصب بالتبرية، ووجهه أنه أعمّ وأبلغ في رفع الخوف)). (المحرر الوجيز،2001، 132/1).

(الفصل بين المضاف والمضاف إليه):

أشار الأشموني إلى أنّ الفصل بين المتضايفين منه ما هو جائزٌ في السَّعة، وهو ثلاث مسائل، منها كون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل المفعول، والدليل قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام/137]. والمسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، وقد قُرئ: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم/47]. (الأشموني 179/2، 181).

(المضاف إلى ياء المتكلم):

بيّن الأشموني أنّ اللغة الفصيحة في ياء المتكلم المُدغم فيها أن تكون مفتوحة، وأما كسرها فهو لغة قليلة، وبها قرأ حمزة: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيّ﴾ [إبراهيم/22]. (197/2).

وقد ذكر الزجاج بأن هذه القراءة ((عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين)). (معاني القرآن وإعرابه، 1988، 159/3).

والقول عن بعض القراءات بأن هذه القراءة رديئة أو ضعيفة أو لحن ، وتُردُّ بهذه الأوصاف المقيتة القراءة السبعية أو العشرية المتواترة، هذا ــ لعمر الله ــ لَمِن الجرأة على

كتاب الله، فإذا نزل حرف من القرآن، وقد ثبت تواتره، وتلقته الأمة جمعاء بالقبول، فكيف لنحوي أو مفسر أن يحكم عليه بالردّ!

والذي جعل الكثير من العلماء يحكمون علي بعض القراءات بالضعف هو إخضاعهم القراءة للقاعدة النحوية، والواجب والصحيح أن تخضع القاعدة للقراءة لا العكس.

ومن الأدب مع القرآن أن نقول كما قال الأشموني لغة قليلة، أو غير مشهورة، وما إلى ذلك من الأقوال التي لا يُساء فيها إلى أعظم كتاب!

قال أبو حيان عن هذه القراءة: ((وما ذهب إليه [بعض النحاة] لا ينبغي أن يُلتفت إليه، واقتفى آثارهم فيه الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها [أي: القراءة]: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنه لغة، لكنه قلّ استعمالها، ونصّ قطرب على أنها لغة في بني يربوع، وقال القاسم بن معن، وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو، فقال: هي جائزة، وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق، وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة... ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسّنها)). (البحر 409/5).

ـــــ إعمال اسم الفاعل:

يجوز فيما يعمل فيه اسم الفاعل النصب أو الخفض بالإضافة، وقد قُرئ بالوجهين: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغ أَمْرِه﴾ [الطلاق/3]. (قرأ حفص وأبو عمرو ويعقوب (بالغُ أمرِه) على الإضافة، وقرأ باقي السبعة وأبو جعفر وخلف (بالغٌ أمرَه) بالرفع والتنوين، ونصب (أمره). معجم القراءات 502/9)، و﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَات ضُرّه﴾ [الزمر/38]. (قرأ الجمهور (كاشفاتُ ضره) على الإضافة، وقرأ أبو عمرو (كاشفاتٌ ضرَّه) بتنوين الأول ونصب ضره. ينظر معجم القراءات 164/8). (ينظر الأشموني 227/2).

ـــــ التوكيد:

(التوكيد بكلّ وجميع وكِلا وكلتا):

يقول ابن مالك: (الألفية، باب التوكيد).

وَكُلاًّ اذْكُرْ في الشُّمُولِ وَكِلاَ كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

والمقصود أنه يجب اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ، وذلك ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه، ولا يجوز حذف الضمير استغناءً بنية الإضافة، ويمنع الأشموني الاحتجاج لذلك بقراءة: ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾ [غافر/48]. (وهي قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر. معجم القراءات 235/8). لأنّ (كلاً) بدل من اسم إنَ أو حال من الضمير المرفوع في (فيها). (الأشموني 336/2 ـــ 337).

وقد ردّ الأشموني قول الزمخشري الذي ذهب إلى أنّ (كلاً) قُرئت ((على التأكيد لاسم إنّ، وهو معرفة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، يريد: إنّا كلنا)). (الزمخشري، الكشاف،1998، 352/5).

وقد سبق ابن هشام الأشموني في اختياره، يقول: ((والأجود أن تُقدّر (كلاً) بدلاً من اسم إنّ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ؛ لأنه مفيدٌ للإحاطة)). (مغني اللبيب 90/3 ـــ 91).

ـــــ عطف النسق:

(أم المتصلة):

يُعطف بأم إثر همزة التسوية، وهذه الهمزة قد تسقط إذا أُمن بحذفها اللبس، يقول الناظم:

وربّما أُسْقِطَت الهمزةُ إنْ كان خَفَا المعنى بحذفها أُمِنْ

واستدلّ الشارح على ذلك بقراءة ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/6]. أي: أأنذرتهم. (الأشموني 375/2 ـــ 376).

(معاني أو):

من معاني (أو) الإضراب، وعند سيبويه يكون الإضراب بشرطين: تقدّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، وأما عند الكوفيين وأبي علي وابن بَرهان وابن جني فهي تأتي للإضراب مطلقاً، والدليل قراءة أبي السمال: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً﴾ [البقرة/100]. بسكون الواو. (ينظر الأشموني 378/2 ـــ 379، والمغني 418/1 ـــ 419).

(معاني إمَّا):

ينبه الأشموني إلى أنّ (إمّا) على كلام الناظم لا بدّ من تكرارها، ويشير إلى أنّ ذلك غالبٌ لا لازمٌ، وقد ورد ما يدلّ على جواز الاستغناء عن الثانية، وذلك في قراءة أبيّ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدىً أَوْ في ضَلاَلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ/24]. (385/2).

(عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض):

يقول ابن مالك: (الألفية، باب عطف النسق).

وعَوْدُ خافِضٍ لَدى عطفٍ على ضميرِ خَفْضٍ لازِمــاً قد جُعِـــلا

وايس عندي لازماً إذْ قد أتـــى في النثرِ والنظمِ الصحيحِ مُثْبَتَا

يقول جمهور البصريين بوجوب إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض، وأما الكوفيون ويونس والأخفش ويوافقهم الناظم فيرون أنّ ذلك ليس بلازم، مستدلين بقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء/1]. (قرأ بها حمزة وغيره. معجم القراءات 6/2).

قال ابن خالويه: ((وزعم البصريون جميعاً أنه لحن، وليس عندي لحناً؛ لأنّ ابن مجاهد حدثنا بإسنادٍ يُعْزيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (والأرحامِ)، ومع ذلك فإنّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر)). (إعراب القراءات السبع وعللها،1992، 128/1).

وهذا ما تحدّثتُ عنه آنفاً من تضعيف الكثير من العلماء لبعض القراءات المتواترة، وهذه القراءة التي نحن بصددها ردّها الكثير منهم، وهو ما نرفضه. فالقراءة الصحيحة مُعتبرة ومقدَّمة على كل قول.

ـــــ البدل:

(البدل المطابق):

من أنواع البدل، البدل المطابق، ومنه قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ﴾ [إبراهيم/1]. (قرأ بالجر السبعة إلا نافع وابن عامر فقد قرآ بالرفع. ينظر معجم القراءات 448/4). فلفظ الجلالة في قراءة الجماعة بدل مطابق، ومن قرأ بالرفع فهو مبتدأ، وخبره (الذي). (ينظر الأشموني 4/3).

وقد ختم الأشموني باب البدل بذكر مسائل متفرقة، منها اتحاد البدل والمُبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيان، واستدلّ بقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الجاثية/28]. (13/3). (كلَّ أمة) الثانية منصوبة على البدل، وهو بدل النكرة الموصوفة من النكرة. (ينظر الأندلسي، البحر المحيط،50/8).

ـــــ النداء:

(تابع المنادى):

إذا عُطف على المنادى المبني على الضمّ اسماً فيه أل ففي ذلك وجهان: الرفع والنصب، والأحسن الرفع، والدليل على الوجهين قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ/10]. فكلمة (الطير) (قرأ السلمي والأعرج وعبد الوارث وغيرهم بالرفع، وقرأ السبعة ورويس وغيرهم بالنصب، ينظر معجم القراءات 340/7 ـــ 341). (ينظر الأشموني 33/3).

وقراءة النصب عطفاً على موضع (يا جبال)، وقد نسب سيبويه لأبي عمرو أنها نُصبت بإضمار فعل، والتقدير: سخرنا له الطيرَ، ويرى الكسائي أنها عطف على (فضلاً)، ونصبها الزجاج على أنها مفعول معه، وقد ردّ أبو حيان قول الزجاج؛ لأن قبله (معه)، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف. وأما قراءة العطف فهي عطف على لفظ (يا جبال)، وقيل: عطف على الضمير في (أوبي)، وقيل: رُفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: والطير تؤوّبُ. (ينظر الأندلسي، البحر، 253/7، وابن عطية، المحرر الوجيز، 407/4).

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم):

نقل الأشموني عن شرح الكافية لابن مالك أن من وجوه الإضافة إلى ياء المتكلم وجهاً سادساً ((وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، وجَعْل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف/33]. (نسب الدكتور عبد اللطيف الخطيب هذه القراءة لابن محيصن، معللاً لذلك بأنها قراءته في سبعة وستين موضعاً. ينظر معجم القراءات 253/4). (الأشموني 40/3).

وفي الدر المصون (ربُّ) بالضمّ، و(السجن) بكسر النون، وفي هذه الحال لا وجه للاستشهاد بهذه القراءة، وبابها ليس المنادى، فهي مبتدأ، والسجن مضاف إليه، والخبر أحبّ. (493/6).

ـــــ نونا التوكيد:

لا تقع النون الخفيفة بعد الألف، والعلة التقاء الساكنين، وأما النون الثقيلة فإنها تجيء بعد الألف، وتكون مكسورة. وأشار الأشموني إلى أن يونس والكوفيين أجازوا وقوع الخفيفة بعد الألف، ويؤيده قراءة بعضهم: ﴿فَدَمِّرَانْهِمْ تَدْمِيراً﴾ [الفرقان/36]. (قرأ بها علي بن أبي طالب. معجم القراءات 352/6). (الأشموني 127/3).

وذكر سيبويه رادّاً على القائلين بالجواز بأنّ ((هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يُدغم)). (الكتاب 527/3).

ـــــ ما لا ينصرف:

(صرف الممنوع من الصرف):

مثّل الأشموني لصرف الممنوع من الصرف بقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً﴾ [الإنسان/4]، و﴿قَوَارِيراً قَوَارِيراً﴾ [الإنسان/15 – 16].، وبقراءة الأعمش: ﴿وَلاَ يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً﴾ [نوح/23]. (3/ 174).

واللغة المشهورة في (سلاسل) هي المنع من الصرف، ((وإنما عُدل [عن هذه اللغة] إرادة التناسب لما ذكر معها من قوله (أغلالاً وسعيراً)). (أبو شامة، إبراز المعاني 714). والكلام في (قواريراً) كسابقه في (سلاسلاً). وأما قراءة الأعمش بصرف (يغوث ويعوق) فقد خرّجه أبو حيان على أحد وجهين: الأول: أنه لغة، فمن العرب من يصرف كل كلمة ، وقد حكى هذه اللغة الكسائي، والثاني: أنه صُرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون. (ينظر البحر 336/8).

ـــــ إعراب الفعل:

من نواصب المضارع (أنْ) المصدرية، ويُشترط ألاّ يكون بعدها فعل من أفعال اليقين؛ لأنها حينئذٍ تكون المخففة من الثقيلة، والتي اسمها ضمير الشأن، وقد قرأ بعضهم: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَن لاَّ يَرْجِعَ﴾ [طه/89]. (وهي قراءة أبي حيوة وأبان وابن صبيح وغيرهم. معجم القراءات 482/5). وهو شاذّ إلا إذا أُوّل العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده. وحكم الفراء وابن الأنباري بجوازه من غير تأويل. (الأشموني 187/3).

(أن) بعد أفعال الرجحان):

تنصب (أن) بعد أفعال الرجحان المضارع، وترفعه وفي هذه الحال هي المخففة من الثقيلة، وهو أمرٌ مطّرد، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَن لاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة/71]. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون)، والباقون بالنصب. (الأشموني 188/3).

(إهمال (أن):

أهمل بعض العرب (أن) حملاً على (ما) المصدرية، بشرط ألاّ يتقدّمها علم أو ظنّ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة/233]. (الأشموني 193/3).

وهي عند البصريين (أن) المصدرية أُهملت حملاً على (ما) المصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة. (المرادي، الجنى الداني، 1992، 220).

(إذن):

إذا وقعت (إذن) بعد عطف بالواو أو الفاء فإنه يجوز في المضارع بعدها النصب أو الرفع، وقد قُرئ: ﴿وَإِذاً لاَ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ﴾ [الإسراء/76].(قرأ بها أبيّ وابن مسعود . ينظر معجم القراءات 101/5)، و﴿فَإِذاً لاَ يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء/53]. (وهي قراءة أبي وابن مسعود وابن عباس. معجم القراءات 88/2). (الأشموني 196/3).

قال السيوطي: ((وإن وليت [إذن] عاطفاً قلّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها)). (الهمع/107، وينظر الرضي، شرح الكافية،1996، 45/4).

(حتّى):

الفعل بعد (حتى) إما أن يكون استقباله حقيقياً أو غير ذلك، فإن كان حقيقياً فالنصب واجب، وإن كان الآخر فالنصب جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُول الرَّسُولُ﴾ [البقرة/214]. قرأ الجمهور (يقولَ) بالنصب، وقرأها نافع والكسائي بالرفع.

فمن قرأ بالنصب فعلى تأويله بالمستقبل، ومن قرأ بالرفع فعلى تأويله بالحال. (الأشموني 205/3).

(أن) المضمرة):

ينبه الأشموني إلى أنه ((قد تُضمر (أن) بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة الشرط أو بعدهما... نحو: ﴿إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونَ﴾ [آل عمران/47] في قراءة من نصب)). (وهي قراءة ابن عامر. معجم القراءات 495/1). (الأشموني 214/3).

(نصب الفعل بعد الواو):

مما سُمع فيه النصب مع الواو، التمني، ومنه قراءة حمزة وحفص: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام/27]. ((وهذا النصب عند جمهور البصريين هو بإضمار (أن) بعد الواو، فهو ينسبك من (أن) المضمرة والفعل بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر مُتَوَهَّم مقدّر من الجملة السابقة، والتقدير: يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتفاء تكذيب وكونٌ من المؤمنين)). (الأندلسي، البحر، 105/4).

(الفعل بعد الفاء في الرجاء):

ثبت نصب الفعل بعد الفاء في الرجاء، وذلك في قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر/36 ــ 37]، ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس/3 ــ 4]. (الأشموني 223/3). والنصب في هذه الحال أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. (ينظر الأندلسي، البحر 446/7). وحجة الكوفيين قوية، ولا حاجة إلى التأويل مع وجود الشاهد القرآني الصحيح.

(حذف (أنْ) والنصب بعدها:

حكم ابن مالك على شذوذ نصب الفعل مع حذف (أنْ)، وذكر الأشموني أنّ بعضهم قرأ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء/18]. (وهي قراءة عيسى بن عمر. معجم القراءات 10/6)، وقراءة الحسن: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ﴾ [الزمر/64]. فالشاهد في الآيتين (يدمغه)، (أعبدَ) نُصب الفعلان والنون محذوفة، وهو شاذٌّ. (الأشموني 227/3 ــ 228).

ـــ عوامل الجزم:

(اللام):

من الحروف الجازمة للمضارع اللام. يقول الأشموني: ((وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل [أي: ما كان فعله أنا أو نحن] جائزٌ في السعة، لكنه قليل، ومنه (قوموا

فلأصلِّ بكم)، ﴿وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت/12]. وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطَب كقراءة أبي وأنس: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس/58].)). (230/3 – 231).

(لمَّا):

يجوز حذف المضارع بعد (لما)، وهذا مما تنفرد به (لما)، وفي هذه الحال يكون الوقف عليها، ويرى الأشموني أنّ هذا من أحسن التخريجات لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا﴾ [هود/111]. (قرأ بها ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبو جعفر وغيرهم. معجم القراءات 144/4). (الأشموني 237/3).

وتعد ((هذه الآية مشكلة جداً، ويزداد الإشكال في قراءتنا، وهي تشديد إنّ وتثقيل لمّا)). (درويش، إعراب القرآن وبيانه، 1994، 436/4).

ومن يقرأ تخريج هذه الآية في كتب التفسير والنحو يقف على صحة ما قاله محيي الدين درويش، يقول السمين الحلبي: ((هذه الآية الكريمة مما تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً، وعسُر على أكثرهم تلخيصها قراءةً وتخريجاً)). (الدر المصون 397/6).

ولعل ما ذهب إليه أبو حيان ــ وهو ما استحسنه الأشموني ــ يُعتبر من أسهل هذه التخريجات. يقول أبو حيان: ((وكنت قد ظهر لي فيها وجهٌ جارٍ على قواعد العربية، وهو أن (لمّا) هذه هي (لمّا) الجازمة، حُذف فعلها المجزوم، لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربت المدينة ولمّا، يريدون: ولمّا أدخلها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلاً لمّا ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكّده بالقسم)). (البحر المحيط 267/5).

(لمّا) بمعنى (إلاّ):

(لمّا) التي بمعنى (إلاّ) لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق/4]. (وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة وغيرهم. معجم القراءات 378/10). (الأشموني 3/ 239). ((قال أبو الحسن الأخفش: (لمّا) بمعنى (إلاّ)، لغةٌ مشهورة في هذيل وغيرهم)). (ابن عطية، المحرر الوجيز 465/5).

(حمل (إنْ) على (لو):

نبه الأشموني إلى أنّ ابن مالك يقول بإهمال (إنْ)، وذلك حملاً على (لو)، ومنه قراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾ [مريم/26]. بياء ساكنة ونون مفتوحة. وذكر ابن جني أن هذه القراءة لغة من لغات العرب، وليست لحناً، إلا أنه لم يشر إلى إهمال (إنْ). (المحتسب 86/2).

(اقتران الفاء بجواب الشرط):

استدلّ الأشموني على اقتران الفاء بالجملة الطلبية بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ يَخَفْ ظُلْماً وَلاَ هَضْماً﴾ [طه/112]. في رواية ابن كثير. (262/3). فقد قرأ (يخف) مجزوماً بلا الناهية.

(اقتران جواب الشرط بالفاء أو الواو):

إذا اقترن الفعل بعد الجزاء بالفاء أو الواو جاز فيه الجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة وجوباً وهو قليل، وقد جاء في القراءات ما يدلّ على هذه

الأوجه الثلاثة. فقد قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة/284]. برفع (يغفرُ)، وقرأها الباقون بالجزم. وفي قراءة ابن عباس بالنصب.

وذكر الأشموني أنّ الكوفيين ألحقوا (ثمّ) بالفاء والواو، وذلك في جواز النصب بعدها، ودليلهم قراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾ [النساء/100]. (3/ 266، 288).

ـــــ لو:

قد تكون (لو) مصدرية بمنزلة (أنْ) إلا أنها غير ناصبة، وتقع بعد (ودّ). وأشار الأشموني إلى أنّ أكثر العلماء لم يقل بمصدرية (لو)، ومن القائلين بمصدريتها الفراء وأبو علي، وتبعهم ابن مالك، وقد استدلوا بقراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم/9]. بحذف النون. (وهذه القراءة لم تُنسب لأحد. معجم القراءات 31/10). (الأشموني 282/3).

وقد وجّه أبو حيان النصب في هذه القراءة على أحد وجهين: ((أحدهما: إنه جواب (ودّوا) لتضمّنه معنى ليت، والثاني: أنه على توهّم أنه نطق بـ(أنْ)، أي: ودّوا أن تدهن فيدهنوا فتكون عطفاً على التوهّم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول مَن جعل (لو) مصدرية بمعنى (أنْ))). (البحر 304/8).

ـــــ أما، ولولا، ولوما:

نبه الأشموني إلى أنه من الأمور التي يفصل بها بين (أما) والفاء، اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، كقراءة: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت/17]. (قرأ بها الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش وغيرهم. معجم القراءات 8/ 272 ــ 273). بنصب (ثمود). (ينظر الأشموني 298/3). ونُصب ثمود بفعل محذوف، والتقدير: وأما ثمودَ فهدينا، ولا ينتصب بالفعل (هديناهم)؛ لأنه قد استوفى مفعوله. (العكبري، إعراب القراءات الشواذ 428/2).

ـــــ العدد:

ندر تمييز المائة بالجمع، وقد قرأ حمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثُمِائَةِ سِنِين﴾[الكهف/25]. (الأشموني 320/3).

(العدد المركب):

العدد (عشر) عينه مفتوحة، في حال التركيب، وقد تُسكّن، فيقال (أحدَ عْشر)، وكذلك أخواته، والعلة توالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وهبيرة صاحب حفص: ﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْراً﴾ [التوبة/36]. (ينظر الأشموني 321/3).

(ثماني):

إذا رُكّب العدد (ثماني) ففيه أربع لغات، فتح الياء وسكونها، وحذفها مع كسر النون وفتحها. وقد تُحذف ياؤها في الإفراد أيضاً، ويكون الإعراب على النون، كقول الشاعر: (البيت

من الرجز، وهو بلا نسبة. ينظر يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، 1996، 255/12).

لها ثَنَايَـــا أربعٌ حِسانُ وأربعٌ فَثَغْرُها ثَمَـــانُ

وهو مثل قراءة بعضهم: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن/24]. بضم الراء. (وهي قراءة عبد الله بن مسعود والحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو. معجم القراءات 257/9). قال العكبري: ((يُقرأ بضمّ الراء، ووجهه أنه حذف الياء، وجعل الباقي في كلمة تامة، كما يُفعل في ترخيم النداء)). (إعراب القراءات الشواذ 540/2).

ـــــ كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً:

أتبع قومٌ من العرب في نحو: (بيضة وجوزة) من المعتلّ العين، وهي لغة هذيل، ويُقصد بالإتباع: إتباع العين للفاء في الفتح عند الجمع، وبلغتهم قُرئ: ﴿ثَلاَثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور/58]. (هذه القراءة رُويت عن ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش وغيرهما. معجم القراءات 259/6). (الأشموني 375/3). قال ابن خالويه: ((سمعتُ ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن، فإن جعله لحناً وخطأً من قِبَل الرواية وإلا فله مذهب في العربية. بنو تميم تقول: رَوَضات وجَوَزَات وعَوَرَات، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار لئلا تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها)). (مختصر في شواذ القراءات 104).

ـــــ جمع التكسير:

وزن (فَعْلَى) جمع يكون للوصف نحو: قتيل وقتلى، وهالك وهلكى، وكذلك وزن (فَعْلان) كسكران وسكرى، وبوزن سكرى قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَاهُم بِسَكْرَى﴾ [الحج/2]. (الأشموني 393/3).

ـــــ الوقف:

(الوقف على الاسم المنقوص):

تُحذف ياء الاسم المنقوص عند الوقف كالوصل، ويجوز الوقف عليه بالياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد/7]، ﴿وَمَالَهُم مِن دُونِهِ مِن وَالِي﴾ [الرعد/11]، ﴿وَمَا عِندَ اللهِ بَاقِي﴾ [النحل/96]. (الأشموني 7/4).

(الوصل والوقف):

قد يُحكم للوصل بحكم الوقف، وقد قرأ السبعة إلا حمزة والكسائي بإثبات الهاء وصلاً ووقفاً في: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البقرة/259]، و﴿فَبِهُدَاهُم اقْتَدِهْ قُلْ﴾ [الأنعام/90]، و﴿مَالِيَه هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ﴾ [الحاقة/28، 29، 30]، و﴿مَاهِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة/10، 11]. وحمزة والكسائي يثبتان الهاء في الوقف فقط. (ينظر الأشموني 21/4، وابن مجاهد، السبعة 188 – 189).

ـــــ التصريف:

من الأوزان المهملة (فِعُل) بكسر الفاء وضمّ العين، لاستثقال العرب الانتقال من كسر إلى ضمّ، وقد قرئ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾ [الذاريات/7]. (قرأ بها أبو مالك الغفاري والحسن وأبو السمال. معجم القراءات 125/9). (الأشموني 43/4). ووجهت هذه القراءة على النحو الآتي:

1 ــ قال ابن عطية: ((هي لغة شاذة غير متوجهة، وكأنه أراد كسرها ثم توهّم (الحِبُك) قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضمَّ الباء، وهذا على تداخل اللغات، وليس في كلام العرب هذا البناء)). (المحرر الوجيز 172/5).

وهذا التوجيه غير مقبول، فالقراءة تعتمد على الرواية والدقة، ومن أهم معاييرها الضبط، فكيف يتحول القارئ بطريق الخطأ وتصير قراءة؟ وهل كل من قرأ بهذه القراءة توهم؟ فهذا تأويلٌ عجيب!

2 ــ قال أبو حيان: ((والأحسن عندي أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة (ذات) في الكسرة، ولم يُعتدّ باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجزٌ غير حصين)). (البحر 133/8).

ـــــ فصل في زيادة همزة الوصل:

من قواعد همزة الوصل المفتوحة أنها تُبدل مدّاً مع الاستفهام، وهو الأرجح، أو تُسهّل بين الهمزة والألف مع القصر، وقد قرئ بالوجهين: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام/ 143، 144]. و﴿آلآنَ﴾ [يونس/51، 91]. (الأشموني 84/4).

ـــــ الإبدال:

(إبدال الدال ذالاً):

ومنه قراءة الأعمش: ﴿فَشَرِّذْ بِهِم﴾ [الأنفال/57]. بالذال المعجمة. (الأشموني 84/4).

(الكشكشة):

وهي في لغة تميم، والمقصود بها: إبدال الكاف شيناً، ومنه قراءة بعضهم: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّاً﴾ [مريم/24]. (لم ينسبها صاحب معجم القراءات لأي قارئ. 354/5).

(إبدال الواو المكسورة المُصدّرة همزة):

وذلك نحو: إشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووِفادة ووِسادة. وقد قرأ أبي وابن جبير والثقفي: ﴿مِنْ إعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف/76]. وهو مقصور على السماع، إلا أن أبا عثمان يرى أنّ ذلك مطّرداً مقيساً. (الأشموني 97/4).

(إبدال الهمزة ألفاً أو واواً أو ياءً):

إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة أحوال من حيث الحركة والسكون: تحرك الأولى وسكون الثانية، أو العكس، أو أن يتحركا معاً. فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية تُبدل الثانية حرف مدٍّ يجانس حركة ما قبلها، وسبب الإبدال هو طلب الخفة، وشذّ قراءة بعضهم: ﴿إِئْلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش/2]. (وهي رواية الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم. ينظر معجم القراءات 598/10). (الأشموني 99/4).

وقد ذكر ابن مجاهد أنّ أبا بكر رجع عن هذه القراءة إلى قراءة الجماعة. (ينظر السبعة 698).

(إبدال الألف والياء واواً):

إذا وقعت الياء بعد الضمّ، نُطقت بوجهين، بالياء والواو. كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق: الكيسى والضِّيقى، أو الكُوسى والضُّوقى، وهذا يكون في الوصف فقط، أما في الأسماء فلا إبدال، نحو: طُوبى مصدراً لطاب، أو اسماً لشجرة في الجنة، فهنا يتعيّن قلبها واواً، وقد قرئ شاذاً: ﴿طِيبَىٰ لَهُمْ﴾ [الرعد/29]. (نُسبت هذه القراءة لبكرة الأعرابي، وقيل: مكوزة الأعرابي، وقيل: مكورة بالراء. ينظر معجم القراءات 417/4). (الأشموني 111/4).

(إبدال الواو ياءً):

تُبدل الواو ياءً إذا التقتا في كلمة وكان السابق منهما ساكناً، وعند التقاء الياءين يجب الإدغام، ويشترط في ذلك ألا يكون الساكن بدلاً غير لازم، نحو: رُوية مخفف رؤية، فلا يُبدل لعروضه، وقد قرأ بعضهم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف/45]. (وهي قراءة أبي جعفر. معجم القراءات 270/4). (الأشموني 115/4).

ـــــ الإدغام:

أشار الأشموني إلى أنّ من شروط وجوب إدغام أول المثلين المتحركين أن يكونا في كلمة، فإذا كانا في كلمتين مثل: ﴿جَعَل لَّكَ﴾ [الفرقان/10]. (قراءة أبي عمرو ويعقوب. معجم القراءات 323/6) كان الإدغام جائزاً، ويُشترط في الجواز ألاّ يكونا همزتين، وألاّ يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين مثل: ﴿شَهْر رَّمَضَانَ﴾ [البقرة/185]. (قراءة أبي عمرو والحسن ويعقوب. معجم القراءات 254/1) فهذا لا يجوز عند جمهور البصريين، وقد رُوي عن أبي عمرو إدغام ذلك. (155/4).

(حذف أحد الحرفين المتماثلين من الكلمة):

يقول ابن مالك: (الألفية، باب الإدغام)

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَــرْ

الأصل في (تبيّن) تتبيّن بتاءين، الأولى: تاء المضارعة، والثانية: تاء تفعل، وعلة الحذف الثقل، وقد بيّن الأشموني أنّ الحذف لا يقتصر على التاءين، فقد ورد أيضاً في النونين، ومنه قراءة: ﴿وَنُزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ تَنزيلاً﴾ [الفرقان/25]. (وهي قراءة أبي معاذ وخارجة عن أبي عمرو وقنبل عن ابن كثير. معجم القراءات 341/6). ومن ذلك على الأظهر قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾. في قراءة عاصم. (160/4).

خاتمة البحث

أهم نتائج البحث:

1 ـــ تعتبر القراءات القرآنية بصحيحها وشاذّها مادّة من موادّ الاستدلال للقواعد والآراء التي بثّها الأشموني في شرحه على الألفية.

2 ـــ لا يعتمد الأشموني في الأخذ بإحدى القراءات على مدرسة نحوية معيّنة، بل يقول بما يراه صحيحاً من أيّ فريق، سواءٌ أكان بصرياً أم كوفياً.

3 ـــ لا يردّ الأشموني القراءة الصحيحة المتواترة بالنظر إلى القاعدة النحوية.

4 ـــ يقول بعض العلماء بتلحين بعض القراءات وتخطئتها ، ولو كانت القراءة سبعية أو عشرية، وهو ما رفضه الباحث، وعاب على قائليه، ولو كانوا في ذروة السنام من العلم؛ لأن القرآن هو الحاكم، والقواعد تؤخذ منه، لا أن تكون آياته تحت حكم القاعدة.

المصادر والمراجع:

1 ــ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

2 ـــ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة الدمشقي، تحق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا تخ.

3 ـــ إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 1992م.

4 ـــ إعراب القراءات الشواذّ، لأبي البقاء العكبَري، تحق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م.

5 ـــ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة/ دمشق ودار ابن كثير/ بيروت، ط4، 1994م.

6 ـــ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002م.

7 ـــ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، لا ط، 1993م.

8 ـــ البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

9 ـــ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبَري، تحق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لا ط، لا تخ.

10 ـــ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2006م.

11 ـــ الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحق: د/ فخر الدين قباوة وأ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

12 ـــ الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1993م.

13 ـــ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحق: د/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، لا ط، لا تخ.

14 ـــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، لا ط، لا تخ.

15 ـــ السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، لا ط، لا تخ.

16 ـــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

17 ـــ شرح الرضي على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ـــ ليبيا، ط2، 1996م.

18 ـــ الكتاب، لسيبويه، تحق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، لا تخ.

19 ـــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله أبي القاسم الزمخشري، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م.

20 ـــ الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي القيسي، تحق: د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م.

21 ـــ المحتسب في تبيين وجوه شاذّ القراءات، لابن جنّي، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1998م.

22 ـــ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيّة الأندلسي، تحق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

23 ـــ مختصر في شواذّ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا ط، لا تخ.

24 ـــ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزّجّاج، تحق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

25 ـــ معجم القراءات، د/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002م.

26 ـــ المعجم المفصل في شواهد العربية، د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.

27 ـــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحق: د/ عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط1، 2000م.

28 ـــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحق: د/ عبد العال سالم مكرم وأ/ عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.